دور مُؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية في مُكافحة الفساد

أمل فقيه

مقدمة

للفساد تكلفةٌ سياسيةٌ اجتماعيةٌ اقتصاديةٌ حقوقيةٌ باهظةٌ، ليس أقلها عرقلة وإيقاف مسار التنمية بمفهومها الواسع والمستدام، بل إن الفساد يُقوّض الديمقراطية ويهدمها، ويُهدّد سيادة القانون، ويُخلخِلُ أركان دولة القانون إن لم نقل يُطيح بها، ويَحول دون جذب الاستثمارات الخارجية إلى البلاد، وتُصبح البيئة الاستثمارية بيئةً طاردةً وليست جاذبةً، مما يَحرم المجتمع من فرص العمل التي ستُوفرها الاستثمارات، بل قد تُوصم الدولة من خلال المنظمات الدولية العامة والخاصة والمؤسسات الدولية غير الحكومية بأنها دولةٌ فاشلةٌ أو دولةٌ «رخوة»، هذا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار امتناع المنظمات الدولية والحكومات في دول العالم عن تقديم المساعدات والقروض لحكومة الدولة بسبب انتشار الفساد وتفشيه وعدم الثقة في نظامها السياسي.

إن انتشار الفساد من عدمه مَرده إلى منظومة القِيَم السائدة في تلك المجتمعات من جهة، ومن جهةٍ ثانيةٍ إلى طبيعة النظام السياسي بسُلطاته الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية، ومدى الفصل بين تلك السلطات، كما أن لمنظومة القوانين والتشريعات السائدة، ووجود قضاء نزيه وفعّال ومُستقل دورٌ مهمٌ في عدم انتشار الفساد على نطاق واسع. الفيصل في ذلك سيادة القانون، والمحاكمات التي تتوفر فيها ضمانات العدالة، وقيام السلطة التشريعية بوظيفتها الرقابية وبالمساءلة والمحاسبة، ويُضاف لذلك قيام السلطة التنفيذية بواجباتها، وعدم (تغولها) على السلطات الأخرى، هذا إلى جانب مدى فاعلية ونشاط واستقلالية مُؤسسات المجتمع المدني ومدى قيامها بالدور المنوط بها.

أولاً: البيئة القانونية لعمل مُؤسسات المجتمع المدني في مُكافحة الفساد

عندما نتحدث عن دور مُؤسسات المجتمع المدني في مُكافحة الفساد إنما نتحدث عن دور تُحدده تلك المؤسسات من خلال أهدافها وأنشطتها وبرامجها وخُطتها الاستراتيجية والتنفيذية، وقد أورد القانون الأساسي الفلسطيني في باب الحُقوق والحُريات الباب الثاني المادة (٢٦) أن «من حق الفلسطينيين تشكيل النقابات والجمعيات والاتحادات والروابط والأندية والمؤسسات الشعبية وفقاً للقانون»، ولكن النص لم يُعطي المؤسسات الأهلية أي دورٍ رقابيٍ أو ما شابه. وعلى الرغم من أن قانون الجمعيات الخيرية رقم (١) لعام (٢٠٠٠) هو الذي يُنظّم عمل المؤسسات الأهلية بدءاً من التأسيس مُروراً بالعمل وانتهاءً بالحل والاندماج، فإن أي من مواد القانون البالغة (٤٥) مادة لم تتطرق لا من قريب أو من بعيد لدور مُؤسسات المجتمع المدني فيما يخص مُكافحة الفساد سوى الحديث عن إقامة الأنشطة والأهداف والغايات[١]. إذاً هي أهداف المؤسسة وغاياتها التي تُخولّها العمل في هذا المجال، ويُمكن أن تكون أنشطتها المستمرة والدائمة، هي التي تُعطيها الصفة الرقابية والعمل في مُكافحة الفساد كونها تختص بهذا الموضوع، وهو ما يجعل دور مُؤسسات المجتمع المدني في مُكافحة الفساد ذاتي وفقاً للرؤية الخاصة بكل مُؤسسة أو اختصاصها.

ومع ذلك أكد قانون مُكافحة الفساد المعدّل رقم (١) لسنة (٢٠٠٥)، على دور وسائل الإعلام ومُؤسسات المجتمع المدني في مُكافحة الفساد، حيث تنص المادة (٨) البند (٥) على توعية المجتمع بكافة مُستوياته الرسمية وغير الرسمية وتبصيره بمخاطر جرائم الفساد وآثارها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وكيفية الوقاية منها ومُكافحته، وذلك من خلال:

التنسيق مع وسائل الإعلام لممارسة دورٍ فاعلٍ في نشر ثقافة النزاهة ومُكافحة الفساد في المجتمع، والعمل على تعزيز إسهام ومُشاركة مُنظمات المجتمع المدني والمؤسسات التعليمية في الأنشطة المناهضة للفساد وإيجاد توعية عامة بمخاطرها وآثارها وتعزيز ثقافة عدم التسامح مع الفساد والمفسدين.

ثانياً: أدوار وآليات مُؤسسات المجتمع المدني في مُكافحة الفساد

فلسطينياً نجحت مُؤسسات المجتمع المدني، في أن تلعب دوراً أساسياً كمُكوّن فاعل، إلى جانب المؤسسات الرسمية في تعزيز قِيَم النزاهة والشفافية ومُكافحة الفساد، بل إن مُؤسسات المجتمع المدني لعبت دوراً أكبر وأكثر مما هو مُناطٌ بها، وذلك بسبب تغييب المجلس التشريعي منذ العام (٢٠٠٧) الذي حَمّلها عِبئاً إضافياً، ووجدت تلك المؤسسات نفسها أمام تحدٍ كبير يتمثل في القيام بالدور المناط أصلاً بالمؤسسة التشريعية، وذلك على صعيد الرقابة والمساءلة المجتمعية على آليات صرف المال العام، وتعزيز قِيَم النزاهة والشفافية ومُكافحة الفساد.

على صعيد مُكافحة الفساد والرقابة على أداء الحكومة بما فيها إدارة المال العام، بذل المجتمع المدني الفلسطيني وما زال دوراً بالغ الأهمية في

١. قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية رقم (١) لعام (٢٠٠٠)، المادتين (١٢ / ١٥).

التوعية والتثقيف والتربية الفكرية على قِيَم النزاهة والشفافية ومُكافحة الفساد، وقاد جهود المساءلة المجتمعية عبر كل القطاعات، ونَظّم مِئات حملات الضغط والمناصرة باتجاه تصويب السياسات العامة وجعل المواطنين مُشاركين على نحوٍ أكبر في رسمها، وباتجاه إقرار تشريعات ناظمة ذات صلة ببيئة النزاهة وعلى رأسها قانون الحق في الحصول على المعلومات أو مُواجهة تشريعات تم فرضها باستغلال غياب المجلس التشريعي ومَسّت الحقوق والحريات والقُدرة على الإبلاغ عن جرائم الفساد. لقد مارس المجتمع المدني ضغوطاً كبيرةً في الكثير من المواقف منها الضمان الاجتماعي وضبابية إدارة المال العام، وقرار بقانون الجرائم الإلكترونية المنتَهِك للحقوق والحُريات العامة، ووقائع انتهاكات التجمعات السلمية بما فيها التي خرجت ضد الفساد في إدارة المال العام وغيرها.

أما على الصعيد الإقليمي والدولي فإن المجتمع المدني الفلسطيني يعمل بجديةٍ من خلال عضويته وتحالفاته في الشبكات والائتلافات الدولية الحكومية وغير الحكومية من خلال الشراكة معها، والتي تهدف إلى مُكافحة الفساد وإلى تعزيز قِيَم النزاهة والشفافية وتكافؤ الفرص، وإلى تعزيز الحوكمة في المؤسسات الرسمية، وإدارة المال العام بأنجع الطرق والأساليب. وعلى مستوى المجتمع المدني واستكمالاً للجهود الوطنية، نشأ الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان في عام (٢٠٠٠) كمُبادرةٍ لعددٍ من مُؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الصالح والرشيد كحركة مُجتمع مدني تسعى لمكافحة الفساد وتعزيز منظومة النزاهة والشفافية والمساءلة في المجتمع الفلسطيني، بحيث يعكس فلسفة الإصلاح والتنمية بكل مستوياته وتفرعاته في ضوء الحديث المطوّل عن الإصلاح بمعانيه وسياقاته الداخلية والخارجية[٢]. في سياقٍ مُشابه، وتحديداً خلال السنوات القليلة الماضية، أخذ الاهتمام المدني بمُكافحة الفساد يتعاظم، إذ ضمنت العديد من المؤسسات الفاعلة مُكافحة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية كهدف استراتيجي ضِمن خُططها، مع ذلك لم يتم تأسيس أي مُؤسسة مجتمع مدني بعد ائتلاف «أمان» الذي يُعنى بمُكافحة الفساد، باستثناء الأكاديمية الفلسطينية لتعزيز النزاهة «نزاهة» وهي مُؤسسة مُتخصصة في مجال تعزيز قِيَم النزاهة والحفاظ على المال العام بالتركيز على الجانب الوقائي في مُكافحة الفساد.

كما لعبت مُؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني دوراً مهماً في تسريع انضمام دولة فلسطين إلى الاتفاقيات الدولية عبر الضغط بهذا الاتجاه، كما جاء انضمام فلسطين إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بتاريخ (١ أبريل ٢٠١٤) تتويجاً لنضالات مُؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، التي كانت تطالب باستمرار السلطة الوطنية الفلسطينية بضرورة الانضمام إلى الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ومن ضمنها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وهو ما يتطابق مع القانون الأساسي الفلسطيني الذي نص في الباب الثاني منه المادة (١٠) البند (٢) على أن: «تعمل السلطة الوطنية الفلسطينية دون إبطاء على الانضمام إلى الإعلانات والمواثيق الإقليمية والدولية التي تحمي حقوق الإنسان».

٢. أيمن طلال يوسف، الإصلاح السياسي في فلسطين ١٩٩٤ – ٢٠٠٦: قراءة نقدية في الدعوات النظرية والمبادرات العملية، مجلة دراسات في العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد ٣٦، العدد ١، ٢٠٠٩، ص ١٩٥ – ٢١١.

الأمر الذي عَزَّزَ من حُضور مُؤسسات المجتمع المدني في منظومة النزاهة الوطنية، بشكلٍ أكبر وأكثر من السابق.

بالنظر في الآليات، تسعى مُؤسسات المجتمع المدني إلى رفع الوعي المجتمعي بمخاطر الفساد وآثاره السلبية في مُختلف النواحي والقطاعات. وتوعية المواطنين/ات وتحفيزهم من أجل التقدم بالشكاوى ضد الفساد والتبليغ عن المنتهكين، وتعزيز فعاليتهم ومُشاركتهم في الشؤون العامة والتي تجعل منهم مُواطنين مُشاركين ومُهتمين في مُكافحة ومُناهضة الفساد بكل أشكاله باعتباره آفةً اجتماعيةً تُهدّد النسيج المجتمعي باستخدام أدواتٍ مُتعددةٍ منها إصدار نشرات توعيةٍ حول أسباب الفساد ونتائجه والتركيز على إدراج ذلك في مناهج التربية المدنيّة لطلبة المدارس، وعقد ندواتٍ تلفزيونيةٍ وعروضٍ مَسرحيةٍ للتنبيه على خطورة الظاهرة وسُبل الحد منها والقيام بإعداد الدراسات والأبحاث وتجميع المعلومات المتعلقة بظاهرة الفساد وإعادة نشرها، والدفاع عن مبدأ تكافؤ الفُرص باعتباره حقاً دستورياً وقانونياً. تسعى أيضاً مُؤسسات المجتمع المدني إلى تفعيل دور الإعلاميين ومُؤسساتهم في تسليط الضوء على النتائج المدمرة للفساد الذي يُهدد بُنية المجتمع وفئاتٍ عريضةٍ منه. وتفعيل الرقابة المجتمعية على المؤسسة المدنية والأمنية، والتأكد من فعالية نُظم المساءلة الخاصة بها. وتعزيز قِيَّم النزاهة ونُظم المساءلة ومبادئ الشفافية في عمل المؤسسة الرسمية الفلسطينية وإجراءاتها، ورفع وعيهم بأهمية تعزيز النزاهة ومُكافحة الفساد، ودعم جهود المؤسسات الرسمية في مُكافحة الفساد بكُلِ أشكاله ومُسمياته.

وبالرغم من عدم وجود نُصوص دستورية أو أحكام تشريعية في قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية، بهذا الصدد، إلا أن مؤسسات المجتمع المدني يُمكن أن تُساهم في وضع مقترحات قوانين أو أن تساهم في التعديلات والنقاشات حول بعض القوانين السارية ذات العلاقة بمُكافحة الفساد، كما يُمكن لها أن تعقد الأنشطة والفعاليات حول ذلك، كما يُمكن للجامعات أن تلعب دوراً هاماً في تدريب المشّرع، أو الكوادر القانونية في هيئة مُكافحة الفساد على آليات الصياغة التشريعية أو الإدارة. كما ويُمكن لهذه المؤسسات أن تُقدّم إسهاماتٍ هامةٍ في توطيد مبدأ الإدارة الرشيدة سواءً لقطاع الأمن أو للمُؤسسة الحكومية المدنيّة؛ حيث يُمكن لهذه المؤسسات أيضاً أن تُراقب أداء الحكومة وتنفيذ السياسات ومدى التزامها واحترامها للقانون الأساسي وللقوانين الأخرى. كما تستطيع أن تُوفّر الخِبرات والمعارف ووِجهات النظر. وفضلاً عن ذلك، تُمثلها لمصالح المجتمع المحلي والفئات المهمّشة. وفي هذا السياق، يُمكن أن تُساهم مُؤسسات المجتمع المدني بفاعلية في إعداد السياسات العامة، والتي تُمثّل شرطاً لا غِنى عنه لتُحقّق مَزيداً من نزاهة الحُكم. كما يُمكن أن تعمل مُؤسسات المجتمع المدني على لفت نظر الجهات المعنية إلى تلك الجوانب من عملية الإصلاح[٣]. هذه المجالات المتقاطعة والتي تشمل التدخلات على مستوى السياسات أو التثقيف وبناء القدرات أو الضغط

٣. ورقة مفاهيمية لمؤتمر «**الإدارة الرشيدة لقطاع الأمن في المنطقة العربية: أي دور يضطلع به المجتمع المدني؟**» الذي نظمته كُلٌ من مُؤسسة المستقبل (Foundation for the Future - FFF)) بالشراكة مع معهد الحقوق في جامعة بيرزيت ومركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة. في الفترة الواقعة بين (٢٢ – ٢٣ يونيو ٢٠٠٩) في عمان – الأردن.

والمناصرة والمساءلة بالإضافة إلى التدخلات على مُستوى التشريعات تُشكّل بمجموعها إطاراً عاماً للأدوار المدنية التي يُمكن لعبها للدفع باتجاه مُجتمعٍ خالٍ من الفساد.

وعلى الرغم من أنه تكامل إيجابي من حيث الأصل أو هكذا على الأقل يجب أن يُنظر إليه، إلا أن من شأن ذلك أن يُؤدي إلى تنافس في الدول القمعية، بل إلى صراع بين مُؤسسات المجتمع المدني والسُلطة بمدى القدرة على التأثير بالحيز العام، حيث تَستخدم السُلطة أدواتها السياسية والإدارية والأمنية بما أنها تحتكر استخدام القُوة والعُنف بالمجتمع كما تستخدم مُنظمات المجتمع المدني أدواتها المبنية على وسائل الإعلام والحشد والضغط والتأثير والرسالة والعريضة والمفاوضات والبيان وغيرها[٤]، وهي رؤية تنافسية بالتأكيد لا تصب في مصلحة المواطنين وحقهم في التنمية المستدامة والشاملة. على الرغم من ذلك، تبدأ مُؤسسات المجتمع المدني بتحقيق تعديل في توازنات القوى عندما تُهيمن رؤيتها الثقافية على الرأي العام وعندما تُصبح رِواياتها ورُؤيتها هي الأكثر مِصداقيةً والتي تلتف حولها الجماهير بقطاعاتها الاجتماعية المختلفة، من هنا فإن التراكم الثقافي الذي تُحدثه هذه المنظمات له دَورٌ رئيسيٌ بإقناع القطاعات الجماهيرية من أجل تحقيق عملية التغيير الاجتماعي سواءً توسيع مساحة الديمقراطية والحرية أو بهدف الدفاع عن حقوق الفئات الاجتماعية المهمشة والضعيفة. يتميز نشاط المجتمع المدني بالقدرة على المبادرة واستخدام الوسائل الديمقراطية السلمية، والتدرج في عملية التصعيد بما يتماشى مع القدرة على إقناع الرأي العام والقطاعات الاجتماعية المختلفة، ويُمكن أن يتم البدء ببيان ثم ينتهي العمل بإضراب جزئي ثم مفتوح مثلاً من أجل تلبية قضية مُحددة لها علاقة بالحريات العامة أو بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية[٥].

كما يُمكن لمؤسسات المجتمع المدني أن تُساهم في الحد وتقييد ظاهرة الفساد من خلال تعزيز المساءلة والشفافية والمحاسبة في أجهزة الدولة الرئيسية والقطاع العام لإصلاح النظام السياسي والإسهام في صياغة السياسات العامة[٦] ومُمارسة الدور الرقابي على نطاقٍ واسعٍ عبر عدة آليات قانونية ومُجتمعية مثل الالتزام بمبادئ الحكم الصالح، ونشر وفضح حالات ومُمارسات الفساد، تحقيقاً للردع الخاص والعام. من المهم الإشارة أيضاً إلى تقديم مُؤسسات المجتمع المدني المساعدة القانونية والفنية والمشورة للحكومة بما لها من خبرة وتخصصية في العمل، وللسلطة التشريعية في حال انعقادها، سواء في صياغة الأنظمة والتشريعات والقوانين والسياسات العامة المتعلقة بمُكافحة الفساد[٧]. أو في الدفع باتجاه تفعيل دور البرلمان

٤. د. عبد الرحمن التميمي، مُنظمات المجتمع المدني ودورها في مُكافحة الفساد/ شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، ورقة عمل مُقدمة في الورشة التدريبية بعنوان «دور مُنظمات المجتمع المدني في مُكافحة الفساد "**ورشة العمل**، رام الله (٢٧ أغسطس ٢٠١٣).

٥. مُحسن أبو رمضان، «دور المؤسسات الأهلية في التنمية» مقال منشور: الحوار المتمدن، ٢٠١٣.

٦. علاقة الدولة بالمجتمع المدني في الوطن العربي، برنامج إدارة الحكم في الدول العربية،
http//:www.undp-pogar.org.

٧. الدكتور، حمدي الخواجا، أولويات قطاع المجتمع المدني المقترحة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومُكافحة الفساد، ٢٠٢٠ – ٢٠٢٣، **ورشة عمل**، رام الله الهلال الأحمر، (١٤ سبتمبر ٢٠٢١).

الرقابي الدستوري الأصيل، أما السلطة القضائية فتُشكّل المؤسسات المدنية أداة رقابية عليها تبحث في مدى استقلاليتها وفعالية مُتابعتها للفساد المنظور أمام هيئاتها بما ينسجم مع احترام الحُريات العامة والحقوق والقانون الأساسي والتشريعات ومبادئ العدالة والنزاهة. كما لا يجب أن تظهر هذه المبادئ على أنها سلوك تجميلي فقط، بل يجب أن تُشكّل مبادئ جدية مقرونة بممارسات مُعزّزة لها، وذلك عبر التدريب والنشر والإعلام، باعتبار أن هذه الثقافة شرط من شروط إحداث التحول في مُحاربة الفساد وفَضّح أشكاله والتوعية بمخاطره الأمر الذي يُساهم في تغيير الأنماط الاجتماعية السائدة.

ثالثاً: أدوات مُؤسسات المجتمع المدني في مُكافحة الفساد

تمتلك مُؤسسات المجتمع المدني مجموعةً واسعةً من الأدوات التي يُمكن استخدامها **لتفعيل الدور المدني في مُكافحة الفساد**، منها وضع السياسات الوطنية القطاعية وغير القطاعية والأدلة التي تعمل على تعزيز نُظم النزاهة والشفافية ومُكافحة الفساد وبناء القدرات: كالدورات التدريبية وأنشطة رفع الوعي مثل وِرَش العمل، المحاضرات العامة، الندوات، أيام المشاورات، اللقاءات المجتمعية، الجلسات الحوارية والتفاكرية، الطاولات المستديرة، وتقارير الرصد وتوثيق الانتهاكات وإنتاج الدراسات الأكاديمية (الأدبيات) حول موضوعات تتعلق بمُكافحة الفساد. **والحُكم الرشيد** مثل: الأبحاث، أدلة سياسات، مطويات، مطبوعات[٨]، وإعداد التقارير الاستقصائية والحلقات الإذاعية والتلفزيونية والأفلام الوثائقية والإنفوجرافيك والمعارض الفنية والدراما الإذاعية وغيرها المرتبطة بمُكافحة الفساد، وعقد المؤتمرات، والبيانات وأوراق المواقف، وتقديم الاستشارة والمساعدة القانونية واستقبال الشكاوى، وتقديم المشورة في رسم السياسات لمكافحة الفساد، وفي تصميم البرامج وتنفيذ الخطط لمكافحة الفساد، وتنظيم الماراثونات والوقفات الميدانية، وعقد جلسات المساءلة والاستماع للمُؤسسات الرسمية بشقيها المدني والأمني، وتنظيم الحملات على المستوى الوطني لتصحيح السياسات الرسمية والضغط والمناصرة، وبرامج الرصد والمتابعة والتقييم للأداء الحكومي والرسمي، والدفع باتجاه إصلاح القضاء والتشريعات وتعزيز الشفافية في القطاع والشأن والمال العام، وتبادل الخبرات والاطلاع على تجارب الدول العربية والإقليمية والدولية في مجال مُكافحة الفساد، وتوقيع مُذكرات التفاهم والتعاون بين هيئة مُكافحة الفساد من جهة، وبعض مُؤسسات المجتمع المدني من جهة أخرى.

٨. المحامي بلال البرغوثي، مُحرراً، **النزاهة والشفافية والمساءلة في مُواجهة الفساد**، (رام الله: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان، الطبعة الرابعة ٢٠١٦)، ص ١٤٠.

التوصيات

١. ضرورة مُواءمة كافة القوانين الوطنية ذات الصلة باتفاقية مُكافحة الفساد، ونشر الاتفاقية والتعديلات اللازمة في جريدة الوقائع الرسمية، مع ضرورة إجراء التعديلات اللازمة على قانون مُكافحة الفساد رقم (١) لسنة (٢٠٠٥) وتعديلاته.

٢. إدخال تعديلات على قانون رقم (١) لسنة (٢٠٠٠) بشأن الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية الذي يُنظّم العلاقة بين المنظمات الأهلية والسلطة الوطنية ليُفسِحَ المجال أمام هذه المؤسسات للعمل على الصعيد الوطني والدولي في بيئة قانونية مُلائمة وفي ذات الوقت تكون هذه العلاقة قائمة على النِدّية والتكافؤ والاحترام المتبادل وأن تكون العلاقة مبنية على أسس تكاملية وليس تنافسية.

٣. إجراء الانتخابات العامة تمهيداً لإعادة إحياء المجلس التشريعي باعتباره المؤسسة الرسمية في المساءلة والرقابة على عمل الحكومة والهيئات العامة، وتفعيل دور الأجهزة الرقابية في السلطة الفلسطينية.

٤. إشراك المجتمع المدني والمؤسسات العاملة في مجال تعزيز الشفافية والنزاهة والمساءلة وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان من قبل الحكومة، وهيئة مُكافحة الفساد، سواءً في إعداد الخُطط والبرامج أو في تنسيق الجهود في الميدان.

٥. الانفتاح على مُؤسسات المجتمع المدني وإشراكها في عملية إعداد وإقرار المناهج الدراسية عُموماً والتي تتضمن مواد مُتعلقة بمَنظومة مُكافحة الفساد خُصوصاً، وعدم الاكتفاء بدورها التعقيبي واطلاعها بعد إقرار المناهج.

٦. إنشاء شبكة أو تحالف بين مُؤسسات المجتمع المدني المعنية بتعزيز قِيَّم النزاهة والشفافية ومُكافحة الفساد، وذلك من أجل تعزيز حضورها المجتمعي على صعيد مُكافحة الفساد.

٧. ضرورة مُراجعة مُؤسسات المجتمع المدني لخُططها الاستراتيجية، بحيث يكون هناك هدفاً من أهدافها الاستراتيجية، أو على الأقل هدفاً فرعياً من أحد أهدافها، يتمحور حول دورها في مُكافحة الفساد.

٨. تمكين الإعلام من حرية الوصول للمعلومة، وإجراء التحقيقات الاستقصائية بحرية في إطار تعزيز المساءلة الإعلامية لتعميق مفاهيم مُكافحة الفساد. وإصدار قانون الحق في الحصول على المعلومات.